الأمم المتحدة
A/80/212
الجمعية العامة
Distr.: General
21 July 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 72 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

حقوق الإنسان للنازحين داخليا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخليا، باولا غافيريا بيتانكور، وفقا لقرار الجمعية العامة 205/78 وقرار مجلس حقوق الإنسان 12/59.

* A/80/150.

25-11931 (A) 210725 210825

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخليا، باولا غافيريا بيتانكور

موجز

في هذا التقرير، تبحث المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخليا، باولا غافيريا بيتانكور، في تزايد حجم النزوح الداخلي وتعقيداته في المناطق الحضرية، حيث يقيم الآن ما يقدر بنحو 50 مليون نازح داخليا. فالمناطق الحضرية قد توفر للنازحين داخليا قدرا أكبر من الأمان والخدمات والإمكانات الاقتصادية، ولكنها تعرضهم أيضا لمخاطر مثل الاستغلال، والتمييز، والسكن الرديء، وانعدام الأمن. ويمكن أن يشكل التوسع الحضري غير المنظم، وعدم المساواة، والتماسك الاجتماعي الحضري المضطرب والبطالة، إلى جانب عدم كفاية تخطيط استخدام الأراضي وممارسات البناء السيئة، تحديات كبيرة للسلطات المحلية فيما يتعلق بحماية سكان المناطق الحضرية، بمن فيهم النازحون داخليا، مما يعرّضهم لمخاطر متزايدة في مجال حقوق الإنسان. وفي التقرير، تحث المقررة الخاصة على الاعتراف بحق (إعادة) الإدماج باعتباره حقا مساويا للعودة، مما يتطلب الحصول على السكن، والخدمات، والهوية، والمشاركة الاجتماعية والسياسية الكاملة. وتشدد على ضرورة اعتماد استجابات منسقة، وقائمة على الحقوق ومتعددة القطاعات، وتستند إلى الإنصاف والمساءلة. وتُبرز أن الحق في (إعادة) الإدماج يجب أن يتحقق من خلال أبعاد ملموسة (مثل الحصول على الخدمات، والسكن، والمستندات) وغير الملموسة (مثل الرفاهية والهوية والصحة النفسية). وتدعو الدول الأعضاء إلى تجاوز المساعدات المؤقتة واعتماد نُهُج هيكلية محورها الإنسان وتصون حقوق النازحين داخليا وتدعم التنمية الحضرية القادرة على الصمود والشاملة للجميع.

أولا – مقدمة

1 – شهد القرن الحادي والعشرون تحولا ديمغرافيا تاريخيا، حيث أصبحت المناطق الحضرية الآن موطنا لأكثر من نصف سكان العالم. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، لا سيما في الاقتصادات السريعة النمو في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتعيد الحضرنة السريعة تشكيل المشهد الديمغرافي بطرق جذرية ومعقدة. ويتسارع توسع المدن بوتيرة غير مسبوقة بفعل النمو السكاني، والهجرة من الأرياف إلى المدن، وتغير المناخ، ونزوح المجتمعات المحلية بسبب النزاعات والكوارث والضغوط الاجتماعية والاقتصادية. ورغم أن تحديد رقم عالمي دقيق للنازحين داخليا في المناطق الحضرية يظل أمرا صعبا، تشير التقديرات إلى أن ما نسبته 60 في المائة من إجمالي عدد النازحين داخليا ربما يعيشون في المناطق الحضرية[1]. ففي عام 2024، بلغ عدد النازحين داخليا على الصعيد العالمي 83,4 مليونا، وهو أعلى رقم مسجل على الإطلاق، مما يرفع تقديرات عدد النازحين داخليا في المناطق الحضرية إلى نحو 50 مليونا.

2 – وفي ظل تحول المدن لتصبح الوجهة الرئيسية للنازحين داخليا، فإن التقاطع بين التغير الديمغرافي والنمو الحضري يمثل على السواء فرصا وصعوبات شديدة لكفالة الإعمال الكامل لحقوق النازحين داخليا وتمكين الحلول الدائمة القائمة على القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد توفر المناطق الحضرية للنازحين داخليا قدرا أكبر من الأمان والخدمات والإمكانات الاقتصادية، ولكنها تعرضهم أيضا لمخاطر مثل الاستغلال، والتمييز، والسكن الرديء، وانعدام الأمن. ويمكن أن يشكل التوسع الحضري غير المنظم، وعدم المساواة، والتماسك الاجتماعي الحضري المضطرب والبطالة، إلى جانب عدم كفاية تخطيط استخدام الأراضي وممارسات البناء السيئة، تحديات كبيرة للسلطات المحلية فيما يتعلق بحماية سكان المناطق الحضرية، بمن فيهم النازحون داخليا، مما يعرضهم لمخاطر متزايدة في مجال حقوق الإنسان.

3 – وفي هذا التقرير، تُبرز المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للنازحين داخليا أن (إعادة) الإدماج يجب الاعتراف به باعتباره حقا مساويا لحق العودة وإعماله من خلال أبعاد ملموسة (مثل الحصول على الخدمات، والسكن، والمستندات) وغير الملموسة (مثل الرفاهية والهوية والصحة النفسية). وتماشيا مع إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإيجاد حلول دائمة للاجئين وللنازحين داخليا، فإن (إعادة) الإدماج المستدام تتطلب معالجة جميع جوانب النزوح، بما في ذلك السلامة، وسبل العيش، والمشاركة، ورد الاعتبار. وعلاوة على ذلك، ولكي تكون الحلول دائمة حقا، يجب أيضا معالجة عناصر الإدماج الملموسة بدرجة أقل – ولكنها أساسية – من قبيل الرفاهية، والتجذر، والهوية، والصحة النفسية.

4 – وفي التقرير، تشدد المقررة الخاصة على عناصر (إعادة) الإدماج التي غالبا ما تُقابَل بالتجاهل، من قبيل التماسك الاجتماعي، وعدم المساواة في المناطق الحضرية، والرفاه والصحة النفسية. ويحدد التقرير الثغرات القائمة في القانون والحماية ويحدد خارطة طريق قائمة على الحقوق لإيجاد حلول دائمة وشاملة. ويدعو التقرير الدول إلى تجاوز المساعدات قصيرة الأجل، فينادي بإجراء إصلاحات هيكلية تتماشى مع المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي وإطار عمل الحلول الدائمة لكفالة حقوق النازحين داخليا، وتعزيز الإنصاف، وبناء القدرة على الصمود، ودعم التنمية الحضرية المستدامة[2].

(1) Internal Displacement Monitoring Centre, *Global Report on Internal Displacement 2024* (Geneva, 2025).

(2) تقارير مقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والمنظمة الدولية للهجرة.

ثانيا - الإدماج وإعادة الإدماج: التعريفات والسياق

5 - لا يوجد تعريف قانوني واحد يحظى بقبول عالمي لمفهوم إدماج النازحين داخليا أو إعادة إدماجهم. فوفقا لإطار عمل الحلول الدائمة، تتحقق الحلول الدائمة عندما يتوقف النازحون داخليا عن طلب أي احتياجات محددة للحماية أو المساعدة في ما يتصل بنزوحهم، وعندما يكون بمقدورهم التمتع بحقوق الإنسان الواجبة لهم دون تمييز ناتج عن نزوحهم. ورغم أن هذا يوفر منطلقا مفيدا لتعريف (إعادة) الإدماج، فإنه لا يستوعب بشكل كامل العناصر الذاتية التي قد تؤثر في تصورات الأفراد بشأن ما إذا كان النزوح قد انتهى بالفعل أم لا.

6 - ويشكل إدماج النازحين داخليا وإعادة إدماجهم في المناطق الحضرية عمليتين متمايزتين ولكنهما مترابطتين في آن واحد، وكلاهما بالغ الأهمية لتحقيق حلول دائمة للنزوح. ففي السياقات الحضرية، يشير الإدماج إلى النازحين الذين يستقرون في المدينة ويصبحون جزءا من نسيجها الاجتماعي والاقتصادي والمدني. ويمكن أن يحدث هذا عندما يفرّ الأشخاص من المناطق الريفية أو البلدات الصغيرة إلى المدن الكبرى أو عندما ينزح سكان المدن داخل المدن أو فيما بينها. ومن ناحية أخرى، تشير إعادة الإدماج إلى عودة النازحين داخليا إلى أماكنهم الأصلية في المناطق الحضرية بشكل فعلي من أجل استئناف حياتهم فيها. وفي هذا التقرير، يُستخدم مصطلح وحيد هو "(إعادة) الإدماج"، ما لم يكن التمييز بين الإدماج وإعادة الإدماج ضروري في هذا الصدد.

7 - ويحق للنازحين داخليا، باعتبارهم مواطنين ومقيمين، التنقل بحرية داخل بلدهم والبحث عن الأمان في المناطق الحضرية، حيث يجب أن يكونوا قادرين على التمتع بحقوقهم دون تمييز. وبالرغم من أن حقوق النازحين داخليا هي حقوق عالمية، فإن مسارات إعمالها قد تختلف بين الذين يندمجون في مناطق حضرية جديدة والذين يندمجون من جديد في أماكنهم الأصلية في المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، قد يستعيد النازحون داخليا الذين يعاد إدماجهم مساكنهم التي فروا منها في المدن التي عادوا إليها، بينما قد يسعى النازحون الذين يجري إدماجهم في ولايات قضائية جديدة إلى المطالبة بمساكنهم التي تركوها خلفهم في ولايات قضائية أخرى. وبالمثل، قد يحتاج النازحون داخليا الذين يُعاد إدماجهم إلى استصدار بدائل لوثائقهم الشخصية عند عودتهم، من أجل الحصول على الخدمات، في حين قد يحتاج النازحون داخليا الذين يجري إدماجهم إلى استخراج وثائق جديدة تثبت عنوانهم الحالي إثر نزوحهم.

8 - ويرتبط الإدماج وإعادة الإدماج أيضا ارتباطا وثيقا بالبيئة الحضرية والمجتمع المحلي. فالمدينة تمثل، بالنسبة للأشخاص النازحين داخليا الذين يجري دمجهم، بيئة جديدة وغير مألوفة في كثير من الأحيان، مما يقتضي منهم بناء علاقات مع المجتمعات المضيفة والتعامل مع احتمالات الإقصاء الاجتماعي. وقد ينظر سكان الحضر إلى الوافدين الجدد على أنهم منافسون على الموارد الشحيحة، من قبيل الوظائف والسكن، مما يؤدي إلى التمييز أو الوصم. ويمكن أن يؤدي النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية إلى تعطيل الهياكل الأسرية، والدعم الاجتماعي، والهويات الثقافية[3]، لا سيما بالنسبة للأقليات الإثنية، والشعوب الأصلية، والفلاحين، وغيرهم من الفئات التي تعتمد بشكل خاص على أراضيها

(3) M. Tankink and others, *Culture, context and mental health and psychosocial well-being of refugees and internally displaced persons from South Sudan* (Geneva, Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 2023).

وتقاليدها وترتبط بها. ويمكن أن تعيد هذه التحولات تشكيل طريقة ارتباط النازحين داخليا ببيئتهم الجديدة، وتعيد تعريف شعورهم بهويتهم.

9 - وعلى النقيض من ذلك، قد تنطوي إعادة الإدماج على العودة إلى مشهد حضري مألوف، ولكنه مختلف بفعل التغيرات التي أصابته. وقد ينظر الجيران بريبة إلى النازحين داخليا العائدين، إذا ما اعتبروهم أنهم أفضل من الناحية المادية، أو يتلقون مساعدات أكثر، أو أنهم تخلوا عن مجتمعاتهم الأصلية. وقد يكتشفون أيضا أن أحياءهم قد تغيّرت ملامحها المادية، بسبب تفاقم الضغط على خدماتها، وتضرر بنيتها التحتية. وبالتالي، فإن إعادة الإدماج لا تعني العودة إلى ما كان عليه الوضع قبل النزوح. فهي عملية ديناميكية تنطوي على التكيف مع أدوار اجتماعية جديدة، وإعادة التواصل مع مجتمعات آخذة في التطور، والتأقلم مع التغيرات التي تطرأ على سبل العيش والمساحات الحضرية. وتتطلب هذه العملية استعادة الروابط المجتمعية، وتأمين الوصول إلى الخدمات والمساحات في بيئة حضرية قد تكون مختلفة عن البيئة الأصلية التي غادرها أصحابها. ولذلك، ينبغي أن تسلّم جهود إعادة الإدماج بهذه التغيرات الاجتماعية، وألا تستند إلى افتراض بسيط يتمثل في "العودة إلى الحياة السابقة".

ألف - دور العوامل غير الملموسة في النهوض بالحقوق الملموسة

10 - تؤدي الصحة النفسية دورا أساسيا في (إعادة) إدماج النازحين داخليا في المناطق الحضرية. ولا يُفهم هذا الدور باعتباره غيابا للصدمات أو الاضطرابات النفسية فحسب، بل بوصفه حالة إيجابية من الرفاه تشمل الكرامة، والطمأنينة، والتجذر، والهوية، والشعور بالانتماء - وهي جميعها عوامل غير ملموسة تشكل شعور الأفراد بالاندماج والقدرة على الازدهار في بيئاتهم الجديدة. وتؤثر هذه الجوانب تأثيرا مباشرا في قدرة الفرد على التماس الخدمات، وكسب سبل العيش، والتواصل مع المجتمعات المضيفة، واستعادة الإحساس بمعنى الوجود والحياة الطبيعية[4]. فهي ليست احتياجات أو قضايا هامشية، بل هي حقوق أساسية مترابطة ومحورية للإدماج والمساواة وإعمال الحقوق. ولا تشكل الصحة النفسية والعناصر غير الملموسة جانبا ثانويا من جوانب الاستجابة الإنسانية، بل هي أساس تعافي الأفراد والتماسك الاجتماعي. وبالتالي فإن التعامل معها بصورة مجدية يعزز المسارات الفردية والنسيج الاجتماعي الأوسع على حد سواء في المجتمعات التي تشهد ازديادا في التنوع وفي التوسع الحضري.

11 - وبالتالي، فإن هذه العناصر تؤدي دورا رئيسيا في استدامة جهود الإدماج، رغم عدم الاعتراف بها في كثير من الأحيان ولا تحظى بالأولوية الكافية في الاستجابة لحالات النزوح الداخلي. ويتطلب الإدماج الحضري الفعال نهجا شاملا قائما على الحقوق، حيث يُعترف بالنازحين باعتبارهم مساهمين فاعلين لا متلقين سلبيين وتُدمَج الأبعاد الملموسة وغير الملموسة منذ البداية. ويجب أن تكون الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من جميع القطاعات والاستراتيجيات، بما في ذلك الإسكان والتخطيط الحضريين، وسبل العيش، والإدماج الاقتصادي، والخدمات العامة (بما في ذلك نظم الصحة والتعليم) والهوية القانونية، ومبادرات المشاركة المدنية. وإن تجاهل هذه الأبعاد في جهود الإدماج الحضري يُعرّض للخطر قدرة السكان النازحين على التأثير ومشاركتهم ورفاههم في الأمد الطويل.

(4) انظر www.unhcr.org/mt/18417-mental-health-and-psychosocial-support-critical-to-integrating-forcibly-displaced-and-stateless-persons.html.

12 - وبالرغم من صعوبة القياس الكمي للصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية مقارنة بالمؤشرات الملموسة من قبيل السكن أو الحصول على الخدمات، فقد أصبحتا قابلتين للقياس بشكل متزايد. وتُبرز الأدلة الناشئة المستقاة من الدراسات والتجارب الميدانية كيفية مساهمة الرفاه والكرامة والاستقرار النفسي والاجتماعي في الإدماج الإيجابي وتأثيرها المباشر على مجموعة من النواتج، بدءا من الوصول إلى سبل العيش والخدمات وانتهاء بالمشاركة في الحياة المدنية[5]، وكيف يمكن تكييف أشكال الدعم الملموسة لمعالجة تلك العناصر غير الملموسة.

13 - فقد وُجد أن ترسيخ الشعور بالكرامة والتقدير الذاتي، على سبيل المثال، يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز القدرة على الصمود وزيادة المشاركة المدنية[6]. وبالمثل، فإن الاهتمام الفوري بالعناصر غير الملموسة، من قبيل الثقة والهوية والانتماء، غالبا ما يثبت أنه يعجل من الوصول إلى الحقوق الملموسة من قبيل التوثيق أو التعليم أو العمالة[7]. وقد ثبت أيضا أن توفير الدعم السكني يقلل من الإجهاد النفسي ويعزز القدرة على اتخاذ القرارات من خلال تعزيز الشعور بالأمان والطمأنينة[8]. وأدت برامج رفع البلدان من فئة أقل البلدان نموا التي تجمع بين التحويلات النقدية والتدريب المهني إلى تعزيز الثقة بالنفس والاستقرار والقدرة على الصمود في الأمد الطويل في صفوف الشباب النازحين (على سبيل المثال في كولومبيا)[9]. وتعزز هياكل الدعم القائمة على المجتمع المحلي، من قبيل المجموعات التي يقودها الأقران، والبرامج النفسية الاجتماعية، والأماكن الآمنة، هذه الجهود أيضا من خلال استعادة الثقة وبناء القدرة الجماعية على الصمود.

باء - النزوح والمشهد الحضري المتغير: اتجاهات النزوح في المناطق الحضرية ودوافعه

14 - عادة ما يكون النزوح ناتجا عن مجموعة من العوامل، من قبيل النزاع المسلح، وتفشي أعمال العنف، والمخاطر الطبيعية، والصدمات الناجمة عن المناخ، وتزايد عدم المساواة، وفقدان سبل العيش. وقد أدى طابعه المتطور، ولا سيما خاصيته الحضرية المتزايدة، إلى توافق في الآراء على أن الاستجابات الإنسانية التقليدية، التي وضعت أساسا لحالات النزوح في الريف أو في المخيمات، غير كافية لصون حقوق النازحين داخليا في السياقات الحضرية.

15 - وفي كثير من الأحيان، تؤدي النماذج القائمة على المخيمات، رغم استخدامها تاريخيا لتقديم المساعدة الطارئة، إلى عزل النازحين داخليا وتهميشهم. ويمكن لهذه النماذج أن تحول دون تمتع النازحين داخليا بحقوقهم الأساسية على قدم المساواة مع السكان غير النازحين، بما في ذلك الحق في العمل والتعليم والسكن اللائق والصحة والهوية القانونية وحرية التنقل، على النحو المعترف به في القانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، وذلك من خلال فصل النازحين عن النظم الاقتصادية والقانونية والمدنية للمجتمع المضيف. وعلاوة على ذلك، تُنشئ هذه النماذج نظما موازية لتقديم المساعدة والخدمات، وهو استخدام غير فعّال للموارد يمكن أيضا أن يُقوّض التنمية الحضرية ويُفاقم أوجه التفاوت بين

(5) اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، *الضوابط الإرشادية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للصحة العقلية والدعم النفس - اجتماعي في حالات الطوارئ* (جنيف 2007).

(6) مشاورة عالمية عبر الإنترنت بشأن المكونات غير الملموسة لعملية (إعادة) الإدماج، حزيران/يونيه 2025.

(7) مشاورة عبر الإنترنت مع خبراء كولومبيين بشأن المكونات غير الملموسة لعملية (إعادة) الإدماج، حزيران/يونيه 2025.

(8) S. Mullainathan and E. Shafir, *Scarcity: Why Having Too Little Means So Much*, (Times Books, 2013).

(9) مشاورة عبر الإنترنت مع خبراء كولومبيين بشأن المكونات غير الملموسة لعملية (إعادة) الإدماج، حزيران/يونيه 2025.

السكان النازحين وغير النازحين. وبالتالي، فإنها كثيرا ما تعجز عن توفير حلول دائمة تكون مستدامة وطوعية ومستندة إلى الكرامة والسلامة وعدم التمييز.

16 - وتشير المشاورات مع النازحين داخليا والمساهمات المقدمة في هذا التقرير إلى عدة عوامل حاسمة عند النظر في مسارات التوطين.

17 - أولا، غالبا ما توفر المراكز الحضرية خيارات أفضل من حيث السلامة والأمن للنازحين داخليا مقارنة بالمناطق الريفية المتضررة من النزاعات أو المعرضة للكوارث[10]،[11]. فالمدن، على الأرجح، لديها أجهزة إنفاذ قانون ومؤسسات قانونية وخدمات حماية يمكن أن توفر تطبيقا لسيادة القانون وسبل انتصاف أكثر اتساقا لمن يتعرضون للعنف أو الاستغلال. وفي العديد من المناطق الحضرية، يمكن أن يستفيد النازحون داخليا أيضا من عدم معرفة الناس لبعضهم وتنوع السكان، مما يمكن أن يساعدهم في تجنب استهدافهم بالاضطهاد أو التمييز اللذين قد يكونان أشد حدة في المجتمعات المحلية الأصغر أو الأكثر تجانسا، ويعزز شعورهم بالاندماج والهوية المشتركة ويحد من بروز الوصم المرتبط بالنزوح[12].

18 - وثانيا، غالبا ما توفر المدن للنازحين داخليا إمكانية الحصول بشكل أفضل على الخدمات الأساسية، نظرا لأن المناطق الحضرية تضم في العادة شبكة أوسع من مقدمي الخدمات العامة والخاصة، بما في ذلك المرافق الصحية والمدارس وشبكات الكهرباء ونظم توفير المياه، والبنية التحتية للصرف الصحي. وبالرغم من احتمال إرهاق الخدمات بسبب تدفق السكان الجدد، فإن توافر هذه الخدمات بكثافة في المدن يزيد من إمكانية حصول النازحين داخليا على الموارد الأساسية، خاصة عندما يتم إدماجهم في النظم الحضرية القائمة. ففي المدن، يعزز القرب من المستشفيات والعيادات والصيدليات إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، في حين أن البنية التحتية القائمة للمياه والصرف الصحي تقلل من المخاطر الصحية المرتبطة بسوء النظافة.

19 - وثالثا، توفر المدن للنازحين داخليا فرصا أوسع بكثير لكسب سبل العيش بفضل ديناميكية اقتصاداتها وتنوع أسواق العمل وتجمُّع قطاعات العمل الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. وتزيد أيضا كثافة الاقتصادات الحضرية وتنوعها من فرص العثور على فرص عمل تتناسب مع مهارات الأفراد النازحين أو تمكّن من اكتساب مهارات جديدة من خلال مبادرات التدريب المهني وريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تستضيف المدن مؤسسات التمويل الأصغر وخدمات التوظيف والشبكات الاجتماعية التي يمكن أن تدعم التكامل الاقتصادي. ورغم احتدام المنافسة على فرص العمل واستمرار ظروف الاستغلال، لا سيما في القطاع غير الرسمي، فإن البيئة الحضرية توفر بوجه عام مسارات أكثر قابلية للتطبيق للاعتماد على الذات اقتصاديا والقدرة على الصمود في الأمد الطويل، مقارنة بالمناطق الريفية المعزولة أو الشحيحة الموارد أو بمخيمات النزوح.

(10) Reinna Bermúdez, Francis Tom Temprosa and Odessa Gonzalez Benson, "A disaster approach to displacement: IDPs in the Philippines", *Forced Migration Review*, No. 59 (October 2018).

(11) أظهر الاستقصاء الوطني الرابع للتحقق، الذي أجرته، في عام 2023، لجنة متابعة ورصد القانون رقم 1448 لعام 2011 والهيئة الاستشارية لحقوق الإنسان والنزوح، أن التعليم (76 في المائة) والصحة (71 في المائة) والأمن (68 في المائة) كانت من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت الناس إلى البقاء في أماكن استقرارهم بعد النزوح (مدخلات من منظومة الأمم المتحدة في كولومبيا).

(12) مشاورة عالمية عبر الإنترنت بشأن المكونات غير الملموسة لعملية (إعادة) الإدماج، حزيران/يونيه 2025؛ ومشاورة عبر الإنترنت مع النازحين داخليا، 14 حزيران/يونيه 2025.

20 - وعلاوة على ذلك، غالبا ما توفر المدن للنازحين داخليا مجموعة واسعة من خيارات السكن مقارنة بالأماكن الريفية أو المخيمات، لا سيما من حيث أسواق الإيجار، وأماكن الإقامة المشتركة والقرب من أماكن العمل والخدمات. ورغم أن العديد من النازحين داخليا يضطرون في البداية، بسبب محدودية الموارد، إلى الإقامة في مساكن غير نظامية أو متدنية الجودة، غالبا ما تكون في أطراف المدن وفي أحياء عشوائية غير مدرجة في مخططات البلدية، فإن المناطق الحضرية تظل توفر إمكانات أكبر لتأمين مأوى أكثر ديمومة ويصون الكرامة مع مرور الوقت. ويمكّن الوصول إلى أسواق الإسكان الحضري، رغم ما يكتنفه من عوائق، السكان النازحين من اتخاذ خيارات تتماشى مع سبل عيشهم وشبكاتهم الاجتماعية واحتياجاتهم المتعلقة بالسلامة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تستضيف المدن خطط الإسكان العام ومبادرات الإيجار الاجتماعي وبرامج الإيواء المدعومة من المنظمات غير الحكومية التي يمكن الاستفادة منها لدعم إدماج النازحين داخليا.

21 - وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما توفر المراكز الحضرية للنازحين داخليا إمكانية الحصول على رأس مال اجتماعي أكبر يمكن أن يؤدي دورا بالغ الأهمية في تسهيل إدماجهم ودعم تعافيهم وصحتهم النفسية. ويمكن للشبكات الاجتماعية، التي تضم الأسر الموسعة، والأصدقاء، والجمعيات والوكلاء من المجتمع المحلي، والمجموعات الدينية، ومجتمعات الشتات، أن تقدم المساعدة العملية من قبيل المأوى المؤقت، والمعلومات عن فرص العمل، والدعم العاطفي البالغ الأهمية، والإرشاد بشأن كيفية الحصول على خدمات المدينة[13]. ففي العديد من الحالات، تساعد هذه الروابط الاجتماعية النازحين داخليا في تخطي الحواجز الأولية المتعلقة بالحصول على السكن، والوثائق القانونية، وسبل العيش[14].

جيم - فهم النزوح في المناطق الحضرية والاستجابة له: نهج ذو منظور مزدوج إزاء المخاطر والقدرة على الصمود و (إعادة) الإدماج

22 - يتطلب النزوح في المناطق الحضرية الأخذ بنهج ذي منظور مزدوج ومفصل، حيث يتم النظر في كل من احتياجات النازحين داخليا وتجاربهم، وكذلك في قدرات وديناميات النظم الحضرية التي تستقبلهم[15]. ورغم أن الأماكن الحضرية قد تفتح باب الفرص أمام النازحين داخليا، فإنها تعرضهم أيضا لمخاطر جسيمة. ويضطر العديد منهم إلى العيش في مستوطنات عشوائية مكتظة وتعاني من نقص في الخدمات تقطنها بالفعل فئات ضعيفة أخرى، تشمل المهاجرين واللاجئين والمقاتلين السابقين والذين توارثوا الفقر. وغالبا ما تعاني هذه المناطق من مستويات عالية من الفقر، والسكن غير اللائق، والبنية التحتية المحدودة، والحيازة غير الآمنة، وانخفاض فرص الحصول على الخدمات العامة. ونتيجة لذلك، يواجه النازحون داخليا مخاطر متزايدة في مجال الحماية، من قبيل العنف، والاستغلال، والإيذاء والتمييز على أساس جنساني، وهي أمور تزيد من هشاشتهم وتُعيق السعي إلى إيجاد حلول دائمة. ويعتبر الكثيرون

(13) IOM and Georgetown University, *Progress 2024: Periodic Global Report on the State of Solutions to Internal Displacement* (Geneva, IOM, 2024).

(14) مساهمة مقدمة من: C. Jacobs and P. Milabyo Kyamusugulwa؛ ومجموعات التركيز التي عُقدت مع النازحين داخليا في كويبدو وميديين، كولومبيا، في 29 أيار/مايو و 3 حزيران/يونيه 2025.

(15) J. Crisp, T. Morris and H. Refstie, "Displacement in urban areas: new challenges, new partnerships", *Disasters*, vol. 36, No. S1 (July 2012).

أن العيش في المناطق الحضـــرية حل مؤقت يُعتمد على أمل العودة إلى الوطن أو الاســـتقرار في مكان آخر – وغالبا ما يتأثر ذلك بتوفر ظروف معيشية آمنة وكريمة[16].

23 – ومن منظور النظم الحضرية، يمثل وصول السكان النازحين فرصا وتحديات على حد سواء. فيمكن للمدن أن تستفيد من وصول السكان النازحين الذين يأتون معهم بالمهارات، واليد العاملة، والأصول الثقافية والدينامية الاقتصادية، إذا تم الاعتراف بهم باعتباره من أصحاب مصلحة في التنمية الحضرية لا بوصفهم مستفيدين مؤقتين من المعونة.

24 – غير أن النمو الحضري غير المنظم والقائم على الإقصاء يمكن أن يتحول في حد ذاته إلى سبب من أسباب النزوح. فكثيرا ما يدفع سوء التخطيط لاستخدام الأراضي، وضعف إنفاذ مواصفات البناء، والتنمية غير المستدامة بيئيا، بالفئات السكانية الضعيفة، بمن فيها النازحون داخليا، إلى العيش في مناطق عالية الخطورة، من قبيل السهول الفيضانية، أو سفوح التلال غير المستقرة، أو السواحل المعرّضة للأعاصير. ويمكن أن تؤدي مشاريع البنية التحتية وتحويل أحياء الفقراء إلى ضواح للأثرياء والمضاربة العقارية إلى عمليات إخلاء للسكان، مما يؤدي إلى قطع الصلات التي تربطهم بالوظائف والخدمات والشبكات الاجتماعية وتعميق التهميش. وتلاحَظ هذه الأنماط على الصعيد العالمي، بدءا بالمشاريع الضخمة في جنوب آسيا ووصولا إلى جهود التجديد الحضري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أمريكا اللاتينية.

25 – وقد أدت أعمال العنف الحضري، لا سيما في المستوطنات العشوائية التي تهيمن عليها العصابات أو التنظيمات الإجرامية، إلى مزيد من النزوح، المعروف باسم النزوح في المناطق الحضرية، مما فاقم من ضعف المجتمعات الهشة أصلا[17]. وتؤدي الثغرات في المؤسسات ونظام الحوكمة إلى تفاقم هذه التحديات. ويفتقر العديد من المجالس البلدية إلى سياسات واضحة أو إلى القدرة على إدماج النازحين داخليا، كما أن تجزؤ الولايات وأوجه الغموض القانوني والقيود المالية تعيق الاستجابة الفعالة[18]. ونتيجة لذلك، قد تُستبعد مستوطنات النازحين داخليا من أطر تقديم الخدمات والتخطيط الحضري. ويؤدي عدم وضوح المسؤوليات وعدم كفاية الموارد وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية إلى نشوء فراغ حكومي. وهذا ما يسفر عن بقاء النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة على حد سواء دون خدمات كافية وفي وضع هش. وفي سياقات من هذا القبيل، قد تعمد هياكل السلطة غير الرسمية أو الإجرامية إلى ملء الفراغ الحاصل، مما يزيد من تآكل الثقة والحماية وسيادة القانون في البيئات الحضرية.

دال – الأطر القانونية والسياساتية

26 – يُعد حق النازحين داخليا في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو الاستقرار في مكان آخر بشكل طوعي وبأمان وكرامة من الحقوق الراسخة في الأطر القانونية والسياساتية الدولية، لا سيما من خلال المبدأ 28 من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي والمادة الحادية عشرة من اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا). وينص المبدأ 29 من المبادئ التوجيهية على التزام السلطات بكفالة عدم تعرض النازحين داخليا للتمييز، وتمكينهم من المشاركة في الشؤون العامة وكفالة حصولهم على

(16) مساهمة مقدمة من منظومة الأمم المتحدة في كولومبيا.

(17) انظر A/HRC/59/46.

(18) مساهمة مقدمة من رابطة مدن بلا أحياء فقيرة (دراسة جدوى).

الخدمات العامة على قدم المساواة مع غيرهم، بالإضافة إلى استعادة ما كان في حوزتهم من مساكن وأراض وممتلكات. وتفرض المادة الحادية عشرة من اتفاقية كمبالا التزاما مماثلا على الدول الأطراف بتسوية نزاعات الملكية واستعادة أراضي المجتمعات المحلية التي تعتمد على هذه الأراضي بشكل خاص وترتبط بها ارتباطا وثيقا. ويجري تناول قضايا المساكن والأراضي والممتلكات بشكل أكثر شمولا من خلال المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والنازحين (المشار إليها باسم "مبادئ بينهيرو").

27 - غير أن هذه الأطر لا تنص بوضوح على حق في الإدماج أو إعادة الإدماج يتجاوز إعادة التوطين المادي، كما أنها لا تقدم توجيهات بشأن العناصر الإضافية اللازمة للتمكين من الإدماج أو إعادة الإدماج، باستثناء معالجة التمييز وتسوية دعاوى المساكن والأراضي والممتلكات. وفي إطار الحلول الدائمة، يجري وضع العناصر الأساسية لإدماج النازحين داخليا وإعادة إدماجهم من خلال ثمانية معايير تستخدم لتحديد ما إذا كان الحل الدائم قد تحقق أم لا. ويشمل ذلك المشاركة في الشؤون العامة دون تمييز والوصول إلى آليات فعالة لاستعادة المساكن والأراضي والممتلكات، على النحو المتوخى في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. وأما الستة الأخرى فهي: السلامة والأمن على الأجل الطويل؛ والتمتع بمستوى معيشي لائق دون تمييز؛ وإمكانية الوصول إلى سُبل العيش وفرص العمل؛ وإمكانية الحصول على الوثائق الشخصية وغيرها من المستندات دون تمييز؛ ولم شمل الأسر؛ والوصول الى سُبل انتصاف وعدالة فعالة.

28 - وبالرغم من أن معايير الحلول الدائمة المبينة في إطار العمل هي عوامل تمكينية ملموسة وذات أهمية بالنسبة للإدماج وإعادة الإدماج المستدامين، فهي لا تشمل بشكل كامل العناصر غير الملموسة التي تُثري التصورات الفردية بشأن ما إذا كان الإدماج وإعادة الإدماج قد تحققا، من قبيل الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية، والهوية، والشعور بالانتماء، والثقة في المؤسسات، والتماسك الاجتماعي. وهذا أمر بالغ الأهمية من منظور قائم على الحقوق، كما هو موضح في القسم 4-1 من توجيهات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن إيجاد حلول للنزوح الداخلي، الذي يحدد أن النازحين أنفسهم هم الذين يقررون في نهاية المطاف ما إذا كان نزوحهم قد انتهى بالفعل أم لا. وإن عدم وجود إطار قانوني أو سياسي دولي سائد لتوجيه استراتيجيات الحلول وكفالة تناول تلك العناصر غير الملموسة يعني أنها لا تراعى دائما بشكل فعال خلال عمليات الإدماج وإعادة الإدماج.

29 - ويعترف الأمين العام، في الاعتبارات التوجيهية الواردة في خطة عمله بشأن النزوح الداخلي، بأن النازحين داخليا يستقرون على نحو متزايد في المناطق الحضرية، ويُعرب عن التزام الأمم المتحدة بالدعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للنزوح في المناطق الحضرية وتقديم الدعم للسلطات المحلية والبلدية. وبالرغم من هذا الأمر الملح، فإن القليل نسبيا من أطر السياسات يتطرق صراحة إلى خصوصيات النزوح الداخلي أو إلى إدماج النازحين داخليا وإعادة إدماجهم في السياقات الحضرية. وقد يؤدي ذلك إلى تهميش النازحين داخليا في المناطق الحضرية، بسبب الثغرات القائمة بين الاستجابات الإنسانية والتخطيط البلدي، التي غالبا ما تقودها مجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة. وتعكس خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الاعتراف بالأهمية التي تكتسيها كفالة تلبية احتياجات النازحين داخليا في التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولا إلى الأشد تخلفا عن الركب. وهذا ما يشمل التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف 11 الذي يرمي إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

30 - وتشكل الخطة الحضرية الجديدة، التي أقرتها الجمعية العامة في عام 2016، إطارا سياساتيا دوليا لتفعيل الهدف 11، حيث توفر مخططا للحضرنة المستدامة المتجذرة في إدماج الفئات المهمشة، وإيجاد فرص العمل، وسبل العيش، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ففي تلك الخطة، تم التأكيد مجددا على إدماج النازحين داخليا، إلى جانب اللاجئين والمهاجرين، باعتباره مهمة أساسية للبلديات والحكومات الوطنية؛ وجرى التشديد أيضا على أهمية الجهود المبذولة لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئات، وتعزيز التماسك الاجتماعي وكفالة اتباع نهج يشمل المجتمع بأكمله والحكومة بأكملها لتحقيق هذه الأهداف[19]. وتهدف الخطة إلى تمكين الفئات المهمشة، بما يشمل النازحين داخليا، من خلال توفير الحماية في مكان العمل، وحماية مشاركتهم المدنية، وإنشاء لجان استشارية لتوفير المساءلة أمام هؤلاء السكان، وتعزيز الكفاءة الثقافية المتعلقة باحتياجات هذه الفئات في صفوف العاملين في القطاع العام، وجمع البيانات المصنفة، وتعزيز قيم الإدماج والتنوع، وتوسيع نطاق الحصول على التدريب المهني، وخدمات دعم الأعمال التجارية، والحماية الاجتماعية لتمكينهم من الاندماج الاقتصادي.

31 - وتمثل المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي مبادئ تخطيط عالمية وضعها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وتتضمن المبادئ التوجيهية دعوة إلى التخطيط الحضري والعمراني التشاركي الذي يتسم بمشاركة النازحين داخليا من بين الفئات المهمشة الأخرى. وبالإضافة إلى التركيز على الإدماج والتماسك الاجتماعيين باعتبارهما أساسا لتحقيق مستويات معيشية لائقة، تتضمن المبادئ التوجيهية أيضا دعوة إلى الاعتراف بالاحتياجات الخاصة بمختلف الفئات، بما يشمل النازحين داخليا، وتعزيز النمو الاقتصادي وسبل العيش، وكفالة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وتمكين القدرة على الصمود في المجال الاجتماعي - الاقتصادي والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

32 - ووضع موئل الأمم المتحدة إطارا عالميا لإيجاد حلول شاملة، بما في ذلك (إعادة) الإدماج، تتناول النزوح الداخلي في المناطق الحضرية لتوجيه الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة[20]. وبموجب هذا الإطار، يُشجَّع صانعو السياسات على التحول نحو خطة شاملة تتناول التنمية الحضرية، والتصدي للنزوح في المناطق الحضرية باعتباره تحديا إنمائيا، والاستفادة من الهيكل الحضري القائم والبناء عليه، وإعطاء الأولوية للقدرة على التأثير لدى المجتمعات المحلية المتضررة من النزوح، تحت مظلة القيادة الحكومية. ويوفر الإطار توجيهات للتدخلات على نطاق ستة عناصر أساسية هي: التخطيط الحضري والإقليمي؛ والحوكمة والمشاركة المدنية؛ وحوكمة الأراضي؛ والمساكن والأراضي والممتلكات؛ وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛ والحماية الاجتماعية وسبل العيش والنمو الاقتصادي.

33 - وفي الأمريكتين، من خلال إعلان وبرنامج عمل البرازيل لعام 2014، الذي يستكمل إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين، جرى الاعتراف بالدور الأساسي لحكومات البلديات في دعم إيجاد حلول للنازحين، كما تعززت مبادرة مدن التضامن القائمة، التي تهدف إلى تعزيز جهود الحماية والإدماج التي تقودها السلطات المحلية، بأحكام محددة تهدف إلى تعزيز إدماج اللاجئين في المجتمعات المحلية. وتُعقد مؤتمرات

(19) موئل الأمم المتحدة، *الخطة الحضرية الجديدة المصورة* (نيروبي، 2020)، القسم 1-1-3.

(20) انظر https://unhabitat.org/sites/default/files/2025/04/un_habitat_towards_inclusive_solutions_to_urban_internal_discplacement_final_-signed.pdf.

وطنية تجمع بين الدول والبلديات المشـاركة في هذه المبادرة في سـياق الإطار الإقليمي المتكامل الشـامل للحماية والحلول.

34 - ويوفر الميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسـان في المدينة إطارا عمليا لتعزيز حقوق الإنسـان في السياقات الحضرية، يرتكز على مبادئ الحق في المدينة، وهي: العدالة في إتاحة المكان المناسب للعيش، والمشاركة الديمقراطية، والإدماج الاجتماعي، وإمكانية الاستفادة من المنافع المشتركة. ويحدد الميثاق مسؤوليات الحكومات المحلية لكفالة حقوق من قبيل السـكن اللائق والخدمات الأسـاسـية والكرامة للجميع، بغض النظر عن المركز القانوني أو الأصـل. ورغم أن الميثاق لا يتناول صـراحة النازحين داخليا أثناء تعزيز السـياسـات الحضـرية الشـاملة، فإنه يسـاعد المدن على المواءمة مع المعايير الدولية مثل المبادئ التوجيهية بشـأن النزوح الداخلي، من خلال توفير أداة استراتيجية يمكن استخدامها لحماية النازحين داخليا في السياقات الحضرية.

35 - وتولي البلدان بشـكل متزايد الأولوية لإدماج النازحين داخليا على الصـعيد المحلي في القانون والسـياسـة العامة. وأُبرز الإدماج باعتباره هدفا رئيسـيا في القانون رقم 1448، بشـأن الضـحايا واسـتعادة الأراضـي، الذي اعتمدته كولومبيا في عام 2011؛ وفي اسـتراتيجية الحلول الدائمة لعام 2020 وخطة العمل للفترة 2024-2029 التي اعتمدتها الصـومال؛ وفي الاسـتراتيجية التي اعتمدتها أوكرانيا في عام 2023. وقد ولّدت خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشـأن النزوح الداخلي زخما خاصـا على تلك الجبهة، حيث فتحت ثمانية بلدان مسـارات نحو التوصـل إلى حلول دائمة على الصـعيدين الوطني والمحلي. وتعكس تلك الجهود إدراكا متزايدا لأهمية الإدماج بوصفه عنصرا أساسيا في الاستجابة للنزوح على نحو مستدام وشامل. وعلى صـعيد البلديات، عملت مدن ميديّين في كولومبيا، وأباتزينغان دي لا كونسـتيتوسـيون في المكسـيك، وبيرا في موزامبيق، وبيدواه في الصومال، بالإضافة إلى العديد من المناطق في الفلبين، على دمج احتياجات النازحين داخليا في جهود التخطيط الحضـري، فيما عملت مدن بوغوتا وبارانكيا في كولومبيا، وطرابلس في لبنان، ونيامي في النيجر، ومايدوغوري في نيجيريا، وصـفاقس في تونس على دمج التدابير التي تعالج الصـحة النفسـية، والدعم النفسـي والاجتماعي، والاحتياجات المحددة الأخرى للنازحين داخليا في تقديم الخدمات العامة من خلال أطر السياسات المحلية[21].

ثالثا - التحديات المرتبطة بالحماية والمخاطر على حقوق الإنسان في المناطق الحضرية

36 - رغم أن المناطق الحضـرية توفر مسـارات محتملة نحو إيجاد حلول دائمة، فهي أيضـا تعرض النازحين داخليا لمخاطر جديدة ومتفاقمة في مجال الحماية، بما في ذلك الصـعوبات في الحصـول على خدمات الصحة النفسية وتحقيق التماسك الاجتماعي. وغالبا ما تتفاقم هذه المخاطر بسبب انعدام الاعتراف القانوني والظروف المعيشية السيئة والتمييز النُظمي والإهمال المؤسسي[22]، وتزداد هذه المخاطر مع ازدياد طول فترة النزوح في المناطق الحضرية وانتشاره.

(21) مساهمة مقدمة من منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

(22) مساهمة مقدمة من المديرية العامة لحقوق الإنسان وسيادة القانون في مجلس أوروبا.

ألف - حق الفرد في الاعتراف به باعتباره شخصا أمام القانون والمشاركة في الحياة العامة

37 - يمثل عدم الاعتراف القانوني بالنازحين داخليا في المناطق الحضرية أحد أكثر أخطر التهديدات التي يواجهونها من منظور الحماية. فالعديد من الأفراد النازحين يصلون إلى المدن من دون وثائق هوية شخصية أو مستندات مدنية، إما لأنهم فقدوا أوراقهم أثناء الفرار، أو لأنهم لم يُسجَّلوا رسميا قط. فبدون وثائق سليمة يواجه النازحون داخليا صعوبات في الحصول على الخدمات الأساسية من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والمساعدة القانونية، وهذا ما يُبقيهم في وضع هش بشكل خاص ويعيق قدرتهم على بناء حياتهم من جديد[23]. فهم غالبا ما يتعذر عليهم تسجيل المواليد أو الالتحاق في المدارس أو توقيع عقود سكن، مما يؤدي إلى إقصائهم فعليا من الحياة العامة وتكريس التهميش الذي يتعرضون له. وهذا الإقصاء القانوني لا يقوض كرامتهم واستقلاليتهم فحسب، بل يزيد أيضا من احتمال تعرضهم للاعتقال التعسفي أو المضايقة أو الاستغلال من قبل أصحاب العقارات وأرباب العمل وحتى السلطات العامة[24]. ويزيد من تفاقم هذه التحديات غيابُ أطر للحماية القانونية الشاملة تكون مصممة خصيصا لحالة النزوح في المناطق الحضرية.

38 - والحق في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك الحق في التصويت والترشح للانتخابات في بلد المواطنة، هو حق أساسي منصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان[25] وينطبق على جميع المواطنين، بمن فيهم النازحون داخليا. ومع ذلك، يواجه النازحون داخليا، في كثير من الأحيان، حواجز قانونية وإدارية وعملية كبيرة تمنعهم من ممارسة حقوقهم الانتخابية على قدم المساواة مع عموم المواطنين. ففي العديد من السياقات، يتم إقصاؤهم من العمليات الانتخابية، سواء من خلال الرقابة أو التقييد المتعمد. وفي بعض الحالات، يتشابك التهميش السياسي مع أسباب النزوح ذاتها، مما يعزز دورات الحرمان وعدم الاستقرار. ويؤدي الإقصاء من الحياة السياسية إلى تعميق التهميش الاجتماعي والاقتصادي للسكان النازحين ويحرمهم من فرصة التأثير على القرارات التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر. ويؤدي غياب القدرة على التأثير إلى إضعاف احتمالات التوصل إلى حلول دائمة ويزيد من تآكل الإدماج الديمقراطي. وعلى النقيض من ذلك، أشار النازحون الأوكرانيون ممن جرت استشارتهم إلى أن المشاركة المدنية مثلت عاملا رئيسيا في تمكينهم من الشعور بالاندماج في المجتمع المحلي.

39 - وعلاوة على ذلك، لا يزال العديد من السياسات الوطنية يركز على العودة أو إعادة التوطين في المناطق الريفية، مع تجاهل الواقع المتنامي المتمثل في النزوح في المناطق الحضرية. ونتيجة لذلك، غالبا ما يغيب النازحون داخليا عن أطر صنع القرارات ووضع السياسات في الشأن الحضري. وقلما تراعي الآليات القانونية والهياكل التشاركية أوضاع السكان النازحين في المدن، مما يقيّد قدرتهم على الإسهام في رسم ملامح التنمية الحضرية. وهذا الإقصاء يضعف قدرتهم على الاندماج، ويقلل من التماسك الاجتماعي ويقوض مساهماتهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للحياة الحضرية.

(23) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر A/74/261، و A/74/261/Corr.1، و A/77/182، و A/HRC/47/37، و A/HRC/50/24.

(24) مساهمة مقدمة من منصة الشباب والأطفال المهاجرين.

(25) انظر A/HRC/50/24.

باء - الحق في سكن لائق

40 - غالبا ما يؤدي النزوح إلى فقدان الأراضي والمساكن، ويخلف آثارا واسعة النطاق تطال طيفا واسعا من حقوق الإنسان[26]. وتؤدي سبل العيش المتعثرة إلى دفع الأفراد النازحين إلى براثن الفقر، وتجعل من تأمين السكن اللائق أمرا يزداد صعوبة. ففي المناطق الحضرية، التي تشهد نقصا حادا بالفعل في المساكن، يُجبر النازحون داخليا في كثير من الأحيان على العيش في مستوطنات عشوائية أو أحياء فقيرة أو وفقا لترتيبات إيجار غير مستقرة في المناطق الواقعة على الأطراف. وعادة ما تفتقر هذه البيئات إلى البنية التحتية الأساسية والحيازة الآمنة والحماية من الأخطار البيئية أو من الإخلاء، مما يقوض بشدة الحق في الصحة والسلامة والمستوى المعيشي اللائق.

41 - ويؤدي غياب الحيازة الرسمية إلى تثبيط الاستثمار في تحسين المساكن، ويعرّض السكان النازحين للتهديد المستمر المتمثل في الإخلاء القسري والاستغلال، الأمر الذي يمكن أن يؤدي أيضا إلى نزوح ثانوي، مما يُفاقم الصدمة وعدم الاستقرار اللذين يعاني منهما النازحون داخليا، ويُبقي على مستوى من التوتر لا يؤدي إلى الإدماج[27]. وتشكّل عمليات الإخلاء هذه انتهاكا للحق في السكن اللائق بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

42 - وتفسح الحيازة غير الآمنة أيضا المجال أمام ارتكاب انتهاكات. فقد يفرض أصحاب العقارات إيجارات باهظة أو يتواطؤون مع العصابات لترهيب المستأجرين. وتتعرض الفئات الضعيفة، من قبيل الأسر المعيشية التي تعيلها النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، للخطر بشكل خاص. وقد تواجه النساء الاستغلال الجنسي مقابل حصولهن على المأوى، وقد يضطر أطفالهن إلى تغيير مدارسهم، مما يعطل التعليم والإدماج الاجتماعي. وهذه الأنماط تعمق عدم المساواة وتمنع الأسر النازحة من بناء حياة مستقرة وكريمة في السياقات الحضرية.

جيم - الحق في مستوى معيشي لائق

43 - بالرغم من التركّز النسبي للخدمات العامة في المدن، فغالبا ما يواجه النازحون داخليا حواجز كبيرة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء. وغالبا ما تكافح الأنظمة البلدية المثقلة بالأعباء لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان، وخاصة في سياقات التوسع الحضري السريع والقدرة المحدودة على الحوكمة. وقد يُرفع النازحون داخليا من قائمة الأولويات لدى تقديم الخدمات نظرا لعدم امتلاكهم وضعا رسميا أو وثائق إقامة أو إقصائهم من التخطيط المحلي. ويمكن أن تنشأ التوترات أيضا بشأن الموارد الحضرية المشتركة، من قبيل مراكز توزيع المياه والأسواق، عندما يتمكن النازحون داخليا من الوصول إليها دون التشاور مع المجتمع المحلي.

44 - وغالبا ما يواجه النازحون داخليا، في النظم الصحية، فترات انتظار طويلة، وحواجز لغوية، وتمييزا من قبل الموظفين الطبيين. ولا تتوافر خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي إلا بشكل محدود

(26) انظر A/HRC/47/37.

(27) انظر https://blumont.org/blog/internally-displaced-peace-of-mind-rental-support؛ و https://habitatgaston.org/new/wp-content/uploads/2022/06/Evidence-Brief-How-does-housing-affect-childrens-education.pdf؛ و www.esri.ie/news/poor-housing-conditions-harm-childrens-health-and-development.

للغاية، وهو أمر بالغ الأهمية لمن تعرضوا للصدمة والتفكك الاجتماعي. وفي مجال التعليم، يواجه الأطفال النازحون حواجز من قبيل عدم تطابق المناهج الدراسية أو نقص الوثائق أو تكاليف المواد المدرسية. ويزداد الوضع سوءا بشكل خاص في المستوطنات العشوائية، حيث يندر وجود المدارس والعيادات الصحية أو لا تكون موجودة في كثير من الأحيان. وتقوض أوجه القصور في إمكانية الحصول على الخدمات الحقوق الأساسية وتُسهم في ترسيخ دورات الإقصاء والضعف وعدم المساواة التي يعيشها السكان النازحون في البيئات الحضرية.

دال - الحق في الحصول على سبيل انتصاف وإمكانية اللجوء إلى العدالة بشكل فعال

45 - تمثل إمكانية اللجوء إلى العدالة، سواء الرسمية أو غير الرسمية، عاملا أساسيا في تمكين النازحين داخليا من التوصل إلى حلول دائمة. وهذا ما يشمل الحق في استعادة المساكن والأراضي والممتلكات المفقودة أو التعويض عنها، فضلا عن المساءلة عن النزوح الناجم عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب أن تؤدي العدالة دورا مزدوجا: معالجة الأضرار التي لحقت بالنازحين داخليا في الماضي، وكفالة أن يتمكنوا من بناء حياتهم من جديد بمعزل عن التمييز والنزوح في المستقبل.

46 - ويؤدي الأخذ بنهج يتمحور حول العدالة إلى تعزيز الإدماج المحلي المستدام من خلال استعادة الثقة بالمؤسسات، ودعم جهود المصالحة، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزوح. وبدون هذه الأسس، يظل التعافي طويل الأمد والتماسك الاجتماعي بعيد المنال بالنسبة للسكان النازحين في المناطق الحضرية.

هاء - الحق في العمل والتمتع بظروف عمل عادلة وملائمة

47 - رغم أن المدن قد توفر فرصا اقتصادية أكبر، فإن النازحين داخليا غالبا ما يواجهون حواجز كبيرة تحول دون حصولهم على عمل في القطاع الرسمي. وكثيرا ما يُستبعدون من سوق العمل الرسمي بسبب العقبات القانونية والإدارية، من قبيل عدم وجود مستندات مدنية، أو عدم وضوح وضع الإقامة، أو عدم تطابق المهارات. ونتيجة لذلك، يُدفع بالعديد منهم إلى ممارسة أعمال غير رسمية تتسم بانعدام الأمان وانخفاض الأجور في قطاعات مثل العمل المنزلي أو الإنشاءات أو البيع في الشوارع. وعادة ما تكون هذه الوظائف غير منظمة وتُعرِّض النازحين داخليا للاستغلال والظروف غير الآمنة وسرقة الرواتب وانعدام الحماية الاجتماعية.

48 - ويؤدي انعدام التدريب المهني والشمول المالي ودعم تطوير الأعمال إلى الحد بدرجة أكبر من قدرتهم على تحقيق سبل عيش مستدامة. وبدون مساعدة محددة المستهدفين لسد هذه الثغرات، يظل النازحون داخليا عالقين في دورات من الفقر والتبعية، غير قادرين على ممارسة حقوقهم بصورة كاملة في العمل أو المستوى المعيشي اللائق أو الاعتماد على الذات اقتصاديا.

واو - التحديات الماثلة أمام التماسك الاجتماعي

49 - يواجه النازحون داخليا تحديات كبيرة في إعمال حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل كامل في المناطق الحضرية. وغالبا ما يؤدي التوسع الحضري السريع ومحدودية الموارد وتوزيع المعونة بشكل غير متساو إلى توتر العلاقات بين النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة، خاصة في الأحياء الهشة ذات الدخل المنخفض التي تعاني أصلا من الاكتظاظ وسوء البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة. ويمكن

أن يؤدي التنافس على الخدمات والمساكن والوظائف إلى نشوء التوترات، وارتفاع الإيجارات، وانخفاض الرواتب، وتحميل النظم العامة فوق طاقتها، في حين تعاني الميزانيات المخصصة للمدن والمساعدات الإنسانية من صعوبة في مواكبة هذه التحديات.

50 - وعادة ما يلجأ النازحون داخليا إلى العمل غير الرسمي أو مزاولة تجارة متواضعة، فيقبلون أحيانا بأجور زهيدة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الاستعاضة عن العمال المحليين قليلي المهارات أو خفض الرواتب، وزيادة التآكل في التماسك الاجتماعي[28]. وقد تثني المخاوف المتعلقة بالسلامة النازحين داخليا عن البحث عن عمل في المناطق العامة المزدحمة، وقد يكونون عرضة للاستغلال أو الابتزاز أو التجنيد من قبل الجماعات المسلحة بسبب انعدام الأمن الاجتماعي والقانوني. وتبرز الأدلة، على سبيل المثال، أن الأسر النازحة التي لا تتمتع بالحماية من شبكة اجتماعية تشعر بأنها أكثر عرضة للمضايقة أو العنف أو الاستغلال في العمل[29] من قبل أصحاب العمل المسيئين أو العصابات. وتؤدي القوالب النمطية التي تصوّر النازحين داخليا باعتبارهم مصدرا للجريمة أو التهديد الاقتصادي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية.

51 - ويمكن أن تؤدي الاختلافات الثقافية واللغوية إلى اشتداد حدة هذه الانقسامات. ففي المناطق الحضرية المتنوعة، قد يواجه النازحون داخليا الوصم بسبب نزوحهم، أو قد يُنظر إليهم من خلال هوياتهم الإثنية أو السياسية أو الدينية. ويمكن أن يؤدي التصور بوجود محاباة في توزيع المعونة أو في فرص العمل إلى تأجيج المظالم بين الفئات المختلفة، لا سيما في المناطق التي شهدت في السابق نزاعات مجتمعية.

52 - ويواجه السكان الأصليون النازحون هشاشة كبيرة، فهم غالبا ما يفقدون إمكانية الوصول إلى أراضي أجدادهم وممارساتهم الثقافية التي تشكل ركنا أساسيا من هويتهم وحقوقهم، فيما يُستبعدون من عمليات صنع القرار ويُحرمون من الاعتراف بأنظمة الحوكمة الخاصة بهم. وبالرغم من ندرة الأدلة الدامغة، تشير التقارير الميدانية في كثير من الأحيان إلى أن الحديث عن وجود محاباة إثنية في المناطق التي تشهد نزاعات طائفية يمكن أن يؤدي إلى تعميق انعدام الثقة[30]. فعلى سبيل المثال، أفادت مجتمعات النازحين في مدن جنوب آسيا بأنها تعاني من التمييز والإقصاء الاجتماعي من سكان البلدان المضيفة الذين يرون أن أنشطة تقديم المعونة، من قبيل التحويلات النقدية الموجهة أو المساعدة على توفير المأوى، تُمنح على نحو غير منصف للنازحين داخليا على حساب فقراء المناطق الحضرية الذين لا يقلون هشاشة عنهم. ويشكل تآكل التماسك المجتمعي واندثار الممارسات الثقافية تهديدا خطيرا لحق الشعوب في صون وتطوير تراثها الثقافي ولغاتها وتقاليدها الروحية. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب الإقصاء النُظمي من عمليات صنع القرار ومحدودية الاعتراف بهياكل الحوكمة العرفية.

53 - وتمثل المشاركة الهادفة عاملا رئيسيا في التغلب على هذه التحديات. ويبرز الأشخاص النازحون داخليا، في سياق المشاورات، أن إشراك المجتمع المحلي بطريقة شاملة للجميع يمكن أن يسهم في الحد من الوصم، وتعزيز الثقة، والاعتراف بالأفراد النازحين ليس باعتبارهم أعباء، بل باعتبارهم أشخاصا ذوي كرامة وتاريخ وإمكانات تعزز الرفاه الجماعي.

(28) مشاورة عبر الإنترنت مع النازحين داخليا، 14 حزيران/يونيه 2025.

(29) المرجع نفسه.

(30) بيان مقدم من رابطة "مدن بلا أحياء فقيرة".

زاي - الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية: المخاطر على الصحة النفسية

54 - أظهرت الأدلة المستقاة من المشاورات ومناقشات مجموعات التركيز أن النازحين داخليا غالبا ما يتحملون أعباء أشد وطأة تتمثل في الاكتئاب والقلق والاكتراب التالي للصدمة وغيرها من المشاكل النفسية الاجتماعية مقارنة بما يتحمله منها السكان المحليون المضيفون[31]. ووفقا لذلك، أظهرت الدراسات العالمية أن جميع المتضررين تقريبا من النزاعات أو الكوارث يعانون من ضائقة نفسية وأن نحو واحد من كل خمسة متضررين سيُصاب بحالة صحية طويلة الأمد، من قبيل الاضطراب الاكتئابي الكبير والاكتراب التالي للصدمة[32]. وتنبع هذه التحديات من الصدمات الحادة وعوامل الإجهاد المزمنة، من قبيل التعرض للعنف، وفقدان الأسرة، والشبكات الاجتماعية وسبل العيش والشعور بالعجز وانعدام الأمن المستمر، والتي تتفاقم بسبب الظروف الحضرية غير المواتية[33]. وتفيد الدراسات المتعلقة بالنازحين داخليا في المناطق الحضرية في البلدان النامية، على نحو متواصل، بوجود مستويات مرتفعة من الضيق والخوف وانعدام الأمل في ظل هذه الظروف.

55 - وتتعرض النساء والفتيات بوجه خاص للصدمات. فالعنف الجنساني، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والعنف المنزلي والزواج القسري والاستغلال، أمر شائع على نحو مأساوي في سياق النزوح. وتصبح النساء في كثير من الأوقات مقدمات الرعاية الوحيدات للأطفال أو الأقارب المسنين فيما يواجهن الفقر والتهميش الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى معاناتهن من الضيق أو من أعراض جسدية ليس لها تفسير طبي.

56 - وغالبا ما يتعرض الأطفال والمراهقون النازحون داخليا للعنف أو يكونون شهودا عليه، ويقطعون رحلات محفوفة بالمخاطر أثناء النزوح، ويعانون من انقطاع شديد في الشبكات الأسرية والتعليم المدرسي، ويحرَمون من بيئة مادية آمنة وداعمة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاضطرابات العاطفية والسلوكية. وتُلحق هذه التجارب مشاعر سلبية وحتى "ضغطا ساما" بأدمغة الأطفال في طور النمو، مما يضعف التعلم والتنظيم الانفعالي لديهم ويحول دون تمكنهم من بلوغ كامل إمكاناتهم التعليمية.

57 - ويقرّ النهج "الهرمي" المتعدد المستويات إزاء نموذج دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بأن المعاناة والألم يتجليان عبر طيف عاطفي واسع، ولا يرقيان دائما إلى حد الصدمة التي تستلزم علاجا طبيا أو نفسيا مخصصا لكل حالة على حدة. وفي هذا الصدد، تجد الغالبية العظمى من الناس، ولا سيما الموجودين في قاعدة الهرم، فائدة أكبر في الاستجابات المجتمعية والمستندة إلى السياق الثقافي، وليس من الرعاية السريرية المتخصصة. وتؤكد الأدلة أن التدخلات النفسية الاجتماعية والثقافية التي تعالج المعاناة

(31) David Cantor and others, "Understanding the health needs of internally displaced persons: a scoping review", *Journal of Migration and Health*, vol. 4 (2021).

(32) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, "Inside the crisis you don't see: how war impacts women's mental health", 7 April 2025.

(33) انظر: www.internal-displacement.org/expert-analysis/5-key-findings-on-internal-displacement-and-mental-health؛ و https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10550570؛ و https://s3.eu-north-1.amazonaws.com/cdn.sheltercluster.org/public/Mindful%20Sheltering_0.pdf؛ و https://reliefweb.int/report/world/wider-impacts-humanitarian-shelter-and-settlements-assistance-key-findings-report.

الجماعية يمكنها على حد سواء أن تخفف من الضيق على مستوى الجماعة وتحول دون تفاقم الحالات الفردية التي قد تتطلب لولا ذلك دعما أكثر كثافة وطويل الأمد[34].

58 - ويمكن للتدخلات في القطاعات غير الصحية، من قبيل الإسكان وسبل العيش والتعليم، أن تعزز بشكل كبير الراحة النفسية والاجتماعية عندما تصمَّم من منظور نفسي اجتماعي. وإن الاعتراف بالإمكانات الكامنة لهذه التدخلات في مجال الصحة النفسية يعزز قدرة المجتمع المحلي على الصمود وييسر عملية التعافي العاطفي. وعلاوة على ذلك، فإن فهم الصدمة باعتبارها سلسلة متصلة من التجارب، لا فهمها من خلال منظور سريري بحت، يمكن أن يدعم دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على نحو أوسع في سياسات العدالة الانتقالية والنزوح[35].

59 - ويشكل التعبير الثقافي وسرد القصص والفنون عناصر بالغة الأهمية للتعافي، إذ إنها تعمل على التخفيف من آثار الصدمة، وتعزيز الشعور بالانتماء. وتتضمن الأطر الدولية مثل حزمة الحد الأدنى من خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دعوات إلى تقديم رعاية متكاملة ومجتمعية، فقد أثبتت عدة بلدان، من قبيل أوكرانيا والعراق وكولومبيا[36]، قيمة التعافي المجتمعي، من خلال الجمع بين الدعم النفسي الاجتماعي ووضع البرامج الثقافية بغية تعزيز المصالحة بين النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة وتيسير فهم أعمق للألم والصدمات والتعافي يستند إلى السياق الثقافي.

60 - وتحظى مبادرات الصحة النفسية الخاصة بالنازحين داخليا باعتراف متزايد في السياسات الإنسانية. ففي طبعة عام 2018 من *دليل اسفير: الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة الإنسانية* (*The Sphere Handbook: Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response*)، الذي نشرته رابطة اسفير (Sphere Association)، حُددت الصحة النفسية باعتبارها مصدر قلق عالميا في سياق الأزمات. ويتضمن *الدليل* دعوة إلى دمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في مختلف القطاعات، ومخططا عاما لمعايير خدمات الصحة النفسية الأساسية والدعم المجتمعي. وتوفر التوجيهات التكميلية الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وبرنامج العمل لرأب الفجوة في الصحة النفسية الذي وضعته منظمة الصحة العالمية مخططا عاما لنموذج متعدد الطبقات للرعاية، بدءا من دعم الأقران على مستوى القاعدة الشعبية وانتهاء بالتدخلات السريرية المتخصصة. ويجري تطبيقها بالفعل: تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية بتدريب المتطوعين وتوفير أماكن ملائمة للأطفال، وإدماج المستشارين في الخدمات الصحية ودعم الرعاية النفسية الاجتماعية في المدارس. وتسهم هذه البرامج في تنفيذ أطر أوسع نطاقا مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاقية حقوق

(34) مشاورة عالمية عبر الإنترنت بشأن المكونات غير الملموسة لعملية (إعادة) الإدماج، حزيران/يونيه 2025.

(35) Virginie Ladisch and Shayna Lewis, "'The search for people's well-being': mainstreaming a psychosocial approach to transitional justice", International Center for Transitional Justice, September 2024.

(36) مشاورة عالمية عبر الإنترنت بشأن المكونات غير الملموسة لعملية (إعادة) الإدماج، حزيران/يونيه 2025.

الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك أيضا اعتراف متزايد بضرورة تجاوز منظومة المفاهيم الطبية واعتماد فهم أكثر شمولية إزاء الصدمات والتعافي منها[37].

61 - وبالرغم من تزايد الاعتراف بالصحة النفسية، فإنها لا تحظى بعد بالاهتمام الكافي في الاستجابات المتعلقة بالنزوح في المناطق الحضرية. ولا يُخصص لها سوى جزء ضئيل من التمويل، لا تتجاوز نسبته 1 إلى 2 في المائة من إجمالي الإنفاق الصحي العالمي. وفي البلدان المنخفضة الدخل، يفاقم نقص الاختصاصيين المدربين من صعوبة الوصول إلى خدمات الصحة النفسية. وغالبا ما يغيب النازحون داخليا عن الأنظار في المدن المزدحمة، ونادرا ما تراعى الصحة النفسية في تقييمات الاحتياجات، مما يقوض فعالية التخطيط.

62 - وتنتشر على نطاق واسع الحواجز التي تعيق الحصول على الرعاية: فالوصم، وقلة الوعي، والعقبات القانونية والمالية، وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات، وعدم التوافق الثقافي، تثني النازحين داخليا عن طلب المساعدة. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات إضافية من حيث الحواجز المادية أو صعوبات التواصل. وغالبا ما يكون التنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية مجزأ، مما يترك الفئات الأضعف - النساء والشعوب الأصلية وأفراد مجتمع الميم الموسع - دون خدمات كافية. وكثيرا ما تهمَّش الصحة النفسية للشخص على حساب بقائه جسديا، مما يؤدي إلى إهمال الاحتياجات النفسية الاجتماعية.

63 - ويتطلب التصدي لهذه التحديات إدماج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بشكل كامل في استراتيجيات النزوح في المناطق الحضرية من خلال اتباع نهج شامل ومتعدد القطاعات. وتشمل الأولويات تقديم رعاية تراعي الصدمة في المدارس والعيادات، وتنفيذ تدخلات مناسبة ثقافيا ومنخفضة التكلفة، وتدريب مستشارين من الأقران، والاستثمار في الشبكات ذات القاعدة الشعبية (مثل المبادرات الفنية والرياضية والدينية). وإن تفعيل المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ورابطة اسفير من خلال مجموعات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وتقديم التدريب على الإسعافات الأولية النفسية، من خلال العيادات المتنقلة وخدمات الرعاية الصحية عن بعد، وحملات التوعية، يجب أن يركز على احتياجات الفئات الأضعف وأن تصمَّم بمشاركة المجتمعات المحلية المتضررة.

64 - ويجب أن تكفل البرامج إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعات السكان الأصليين إليها، مع دمج لغة الإشارة، والأماكن الشاملة للجميع، والتصميم الذي يراعي الخصوصيات الثقافية. فالحوار بين الثقافات أساسي لتكييف خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بما يتماشى مع تنوع الهويات، والتقاليد، ومفاهيم الوطن. ومن الضروري، بالنسبة للسكان الأصليين والأقليات الأخرى، السماح بإجراء حوارات بين الثقافات والتوصل إلى فهم دقيق لمفاهيم الإدماج والوطن، وذلك لتكييف التدخلات مع رؤى واحتياجات كل فئة.

65 - ويكتسي اتباع نهج يتمحور حول الناس ومشترك عبر القطاعات يدمج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في جميع مجالات الاستجابة الحضرية أهمية بالغة، ليس فقط لدعم الشفاء والتعافي، ولكن أيضا لتعزيز التماسك الاجتماعي والنهوض بالحلول الدائمة والشاملة. وعلاوة على ذلك، فإن استراتيجيات النهج المتعدد القطاعات التي تركز على الناس ضرورية في المبادرات المؤسسية الرامية إلى معالجة الصحة النفسية وتخطي الحواجز النفسية الاجتماعية. وإدماج الصحة النفسية والدعم النفسي

(37) اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، حزمة الحد الأدنى من خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (جنيف 2022)؛ و Ladisch and Lewis, "'The search for people's well-being'".

الاجتماعي بشكل كامل في استراتيجيات النزوح في المناطق الحضرية ليس ضروريا فقط من أجل الشفاء وصون الكرامة، بل إنه يعزز التماسك الاجتماعي ويرسي الأساس لحلول دائمة حقا.

رابعا - الاستنتاجات والممارسات الجيدة

66 - مع تزايد عدد الأشخاص الذين ينزحون النزوح إلى المدن وداخلها وفيما بينها، تصبح الحدود الفاصلة بين النزوح والهجرة الاقتصادية والفقر الحضري أقل وضوحا يوما بعد يوم. وعلى هذا النحو، لا يمكن معالجة (إعادة) إدماج النازحين داخليا بمعزل عن التحديات الأخرى التي تواجهها المدن أو عن السلسلة المتواصلة بين المناطق الحضرية والريفية. ويجب أن يُفهم إدماج النازحين داخليا في المناطق الحضرية باعتباره مسؤولية مشتركة وطويلة الأمد تشمل القطاعات ومستويات الحوكمة والولايات، وتتحمل فيها الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق النازحين داخليا باعتبارهم مواطنين ومقيمين[38]. فبدون آليات شاملة تتناول الحوكمة الحضرية واستثمارات موجهة في المنافع العامة المشتركة، فإن التعايش بين النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة وغيرها من الفئات يهدد بترسيخ مجتمعات موازية، مما يقوض القدرة على الصمود والاستقرار الاجتماعي للمدن في الأمد الطويل.

67 - ويمثل النزوح في المناطق الحضرية فرصة لإعادة التفكير في النهج التقليدية وتبني حلولا أكثر تكاملا وتمحورا حول الناس. وباعتبار النازحين داخليا مساهمين نشطين في الاقتصادات الحضرية والحياة الاجتماعية، فإن إدماجهم في عمليات التخطيط الحضري وصنع القرار في المناطق الحضرية أمر ضروري لتعزيز التماسك الاجتماعي وتوطيد قدرة المدن على الصمود. ويجب على صانعي السياسات النظر إلى الإدماج وإعادة الإدماج باعتبارهما خيارين متساويين في الأهمية وقائمين على الحقوق، وينبغي إدراج كل منهما في الخطط الوطنية للحلول الدائمة. وأما بالنسبة للسياقات الحضرية، فيجب أن تعمل جميع مستويات الحكومة معا ومع الجهات الفاعلة في المجالات الإنساني والإنمائي والسلمي على حد سواء لإشراك النازحين داخليا والعائدين في التخطيط الحضري. والعناصر المبينة أدناه تتسم بأهمية رئيسية.

ألف - ضرورة الحوكمة المتعددة المستويات

68 - تتطلب (إعادة) إدماج النازحين داخليا بفعالية وجود قيادة حكومية قوية وتنسيقا متعدد المستويات وحوكمة شاملة تكفل إسماع أصوات النازحين داخليا. ويجب تمكين الحكومات المحلية بالموارد الكافية والسلطة القانونية والحوار المنظم مع السلطات الوطنية لخدمة جميع السكان دون إقصاء أي منهم.

69 - ويجب أن تعكس التحويلات المالية احتياجات السكان الفعليين، بهدف إدرار إيرادات محلية مستدامة بدلا من الاعتماد على الدعم الدولي. ففي كولومبيا، تقدم استراتيجية الحكومة في كولومبيا للمسؤولية المشتركة نموذجا واعدا، من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالنازحين داخليا وتشجيع الملكية المحلية من خلال عملية تخطيط العمل وفرص التمويل المشترك إلى جانب مبادرات بناء القدرات. وبالرغم من استمرار الاختلالات الهيكلية في موازين القوى، فإن مبادرات مثل سياسة الإدماج المحلي في بوغوتا، التي تتماشى مع الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ الحلول الدائمة، تمثل تقدما مهما نحو وضع استجابات شاملة تتناول النزوح في المناطق الحضرية.

(38) مشاورات عبر الإنترنت مع رؤساء بلديات، 5 حزيران/يونيه 2025.

باء – يجب الاعتراف بالنازحين داخليا باعتبارهم أفرادا من عموم المواطنين

70 – إن النظر إلى النازحين داخليا باعتبارهم مواطنين لهم احتياجات محددة متعلقة بالنزوح، وليس باعتبارهم مجرد متلقين للمعونة، يؤكد من جديد المسؤولية الأساسية التي تضطلع بها الدولة في صون حقوقهم. ولا يهدف هذا التحول إلى الاعتراف بحقوقهم فحسب، بل أيضا إلى دعم قدرتهم على التأثير باعتبارهم أعضاء مساهمين في المجتمع المحلي، ويفتح الطريق نحو استعادة العقد الاجتماعي الذي تضرر بفعل النزوح، وإعادة بناء الثقة في مؤسسات الدولة. وفي السياقات التي تُفقد فيها الوثائق أو تتعرض للتلف، من الضرورة بمكان إتاحة إمكانية الوصول إلى المستندات المدنية والقانونية، من قبيل وثائق الهوية الشخصية، والشهادات التعليمية، وبطاقة الناخب، لتمكين النازحين داخليا من شغل الوظائف والالتحاق بالتعليم والاستفادة من الخدمات العامة.

71 – ويمكن أن تؤدي السجلات المتنقلة وإصلاح عملية الانتخاب دورا بالغ الأهمية في الاعتراف بالأشخاص النازحين داخليا باعتبارهم أفرادا من عموم المواطنين. ففي موزمبيق، قامت الحكومات الوطنية والمحلية، بدعم من المنظمات الدولية والجهات الشريكة المحلية، بتنظيم حملات متنقلة للتسجيل المدني في المقاطعات التي تستضيف النازحين داخليا. وعقب إصدار المستندات، قامت المنظمات الدولية بمساعدة النازحين داخليا في إلحاق أطفالهم بالمدارس وفي الحصول على الرعاية الطبية. وفي أوكرانيا، أتاحت الإصلاحات التي أُدخلت على عملية تسجيل الناخبين في عام 2020 للنازحين داخليا التسجيل للتصويت في مناطق نزوحهم. ففي السابق، كان النازحون داخليا يُحرمون من حق التصويت في حال مغادرتهم دائرتهم الانتخابية. وتعمل هذه الإصلاحات على الاعتراف بحقوق النازحين داخليا وتيسير استجابة للنزوح الداخلي تتولى زمامها الجهات المحلية بصورة أكبر.

جيم – العناصر غير الملموسة عوامل أساسية في (إعادة) الإدماج والحلول الدائمة

72 – لا يزال إطار عمل الحلول الدائمة يشكل المرجع الرسمي لدى وضع نهج قائم على حقوق الإنسان في إيجاد حلول دائمة للنازحين داخليا. وتكتسي معاييره الثمانية أهمية بالغة لتلبية احتياجات النازحين داخليا من الحماية والمساعدة، ولكن يجب أن تشمل الحلول الدائمة أيضا الأبعاد غير الملموسة لعملية (إعادة) الإدماج، من قبيل الصحة النفسية والهوية والانتماء والتماسك الاجتماعي. وهذه العناصر ليست اختيارية؛ فهي نقطة انطلاق للحلول وجسر يربط بالأبعاد الملموسة للحلول والحقوق، من قبيل التعليم والعمالة والمشاركة المدنية. وهذه العوامل التي غالبا ما تتعرض للتجاهل ضرورية أيضا لصون كرامة النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة على حد سواء، وقدرتهم على الصمود والإدماج المستدام. ومن الضروري اتباع نهج "هرمي" متعدد المستويات؛ ويحتاج القليل منهم إلى رعاية متخصصة، وسيستفيد معظمهم من الدعم المجتمعي والمستند إلى السياق الثقافي. ويؤدي احترام كرامة النازحين داخليا إلى فوائد قابلة للقياس: زيادة الرفاهية، والتعاون، والمشاركة المدنية. ويجب دمج العناصر غير الملموسة في جميع مستويات الاستجابة لحالة النزوح؛ وإلا فإن (إعادة) إدماج النازحين داخليا بشكل مستدام ستبقى بعيدة المنال، وستواجه المدن مخاطر عدم الاستقرار وتعثر التنمية.

73 – وفي أوكرانيا، يتم توفير دعم الصحة النفسية للنازحين داخليا سواء من خلال نظام الرعاية الصحية الرسمي أو مجموعة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية والدولية. وقد نجحت مبادرة بارزة – وهي مركز للإدماج في موكاشيف – في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال توفير مساحة متعددة

الوظائف تضم مكتبة رقمية ومقهى وغرفة عمل مشترك واستوديو موسيقى. واستضافت أنشطة مشتركة للنازحين داخليا وأفراد المجتمع المضيف. وقد انبثق نجاحها عن تلبية احتياجات كلتا المجموعتين وتأمين دعم قوي من الحكومة المحلية[39].

دال - إدراج النازحين داخليا في البيانات الحضرية والتنمية الحضرية

74 - يجب أن تسترشد عملية صنع القرار في المناطق الحضرية ببيانات مكانية بشأن نقاط الضعف وأوجه عدم المساواة - نهج "سكان المكان". ويجب إدراج النازحين داخليا في نظم البيانات الحضرية، مع رصد احتياجاتهم الخاصة لإثراء الاستجابات الوطنية والمحلية وتتبع تقدمهم نحو إيجاد حلول دائمة. وينبغي توظيف الأفكار الثاقبة بشأن النزوح والطابع غير الرسمي التي تنبثق من جمع البيانات في صياغة خطط التنمية الحضرية الشاملة للجميع. ويمكن قياس الأبعاد غير الملموسة للإدماج، من قبيل التماسك الاجتماعي والثقة والشمول، من خلال استقصاءات تتناول التصورات، والتخطيط التشاركي، وأدوات الرصد. ففي السودان، أدت العمليات الشاملة والتشاركية لجمع البيانات التي أجريت في الفترة من 2020 إلى 2022 إلى وضع خطط عمل محلية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، بما يتماشى مع أولويات النازحين داخليا، والمجتمعات المحلية المتضررة من النزوح، والسلطات، وسائر المنظمات المحلية والدولية. وقد احترمت الجلسات المجتمعية مبدأ التنوع، مما أتاح المشاركة في الحور لمجموعات مختلفة، مصنفة حسب الجنس والعمر وموارد الرزق. وشكلت هذه الجهود جزءا من تحليل للحلول الدائمة أُجري على نطاق واسع في 17 منطقة محلية وأسهمت في تفعيل استراتيجية البلد الوطنية للحلول الدائمة على الصعيد المحلي[40].

هاء - تأمين الحيازة هو عامل تمكين رئيسي من عوامل (إعادة) الإدماج

75 - يقتضي ضمان الحق في السكن اللائق الاعتراف بمختلف أشكال الحيازة، بما في ذلك ترتيبات الإيجار، ودعم إعانات الإيجار، وسبل تملك المساكن. ويتم تعزيز الحلول الدائمة بالاستفادة من رصيد المساكن المتاحة، وتمكين الوصول إلى الأراضي من خلال السلطات المحلية وتنفيذ نظم فعالة لإدارة الأراضي.

76 - ويساعد تأمين الحيازة، سواء من خلال الإسكان الاجتماعي أو الإيجارات الميسورة التكلفة أو تنظيم المستوطنات العشوائية، النازحين داخليا على الاستقرار والاستثمار في محيطهم وبناء روابط مجتمعية أقوى، وبالتالي تعزيز الشعور بالانتماء والثقة في المستقبل. ففي الصومال، نُقل النازحون داخليا المهددون بالإخلاء في بيدواه إلى أراضٍ مزودة بالخدمات ومرفقة بسندات ملكية في إطار خطة للتوسع الحضري الشامل[41]. ويمكن أيضا تأمين الحيازة القانونية والحماية من الإخلاء القسري من خلال تنظيم الحيازة، وبرامج السكن الاجتماعي الموجهة التي تشمل النازحين داخليا (على النحو الذي أكده السكان النازحون في أوكرانيا) وإدماج الحاجة إلى المساكن في سياسات الحماية والرعاية الاجتماعية الأوسع نطاقا.

(39) United Nations Development Programme and UNHCR, "Local action on forced displacement: lessons and stories from subnational programmes and partnerships", 2024.

(40) تقارير مقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليا.

(41) مشاورات عبر الإنترنت مع رؤساء بلديات، 5 حزيران/يونيه 2025.

واو – مشاركة المجتمعات المحلية والحماية الاجتماعية

77 – يمكن أن تسهم برامج الإدماج القائمة على المجتمع المحلي، التي تستهدف النازحين داخليا والأسر المضيفة وسائر السكان المقيمين – من قبيل التعاونيات المشتركة لكسب العيش أو لجان الأحياء – في تعزيز التماسك. وتساعد المبادرات الثقافية والقائمة على الفنون في تعزيز الانتماء والحد من الوصم لدى النازحين داخليا وإعادة تشكيل التصورات العامة عنهم، مع دعم الصحة النفسية والراحة النفسية والاجتماعية لديهم أيضا. وإن إشراك القادة المحليين والجهات الفاعلة في المجال الثقافي والمنصات المجتمعية يعزز المشاركة الشاملة ويهيئ مساحات مشتركة للحوار والتعافي والمصالحة. ففي كولومبيا، دعمت البرامج الموضوعة بموجب القانون رقم 1448 لعام 2011، بشأن الضحايا واستعادة الأراضي، التعافي الجماعي من خلال الثقافة والفن، إذ قامت بتعزيز المصالحة والحد من التوترات ودعم المشاركين في استعادة شعورهم بالقدرة على التأثير. وقد اعتمدت البرامج الناجحة على مناهج تراعي الحساسيات الثقافية، ودمج خدمات الصحة النفسية، والمشاركة المجتمعية، والتخطيط التعاوني، وقياس التقدم المحرز[42].

زاي – الفرص الاقتصادية تدعم الاعتماد على الذات و(إعادة) الإدماج الاقتصادي

78 – تشكل استراتيجيات التمكين الاقتصادي الموجهة عاملا هاما لدعم إدماج النازحين داخليا وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة. ويمكن أن تعزز البرامج المصممة خصيصا للتدريب على المهارات وتخصيص المِنح للأعمال التجارية الصغيرة الاعتماد على الذات لدى النازحين داخليا في السياقات الحضرية، كما أن الجهود المكرسة لتيسير اكتساب عوامل كفاءة مهنية جديدة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمن ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وينبغي أن تشمل سياسات الإدماج الفعالة إمكانية الوصول إلى صناديق دعم ريادة الأعمال، والدمج على سبيل الأولوية في مبادرات الأشغال العامة. وبالنسبة للنازحين داخليا العائدين إلى أماكنهم الأصلية في المناطق الحضرية، فإن الاعتراف بالمهارات المكتسبة أثناء النزوح والاستفادة منها (من قبيل الخبرة الزراعية أو الحرف المهنية مثل النجارة) من خلال برامج التوظيف ودعم سبل العيش يمكن أن يسهل بشكل كبير عملية الانتقال ويساهم في توطيد قدرة المجتمع على الصمود. وهذه التدابير الشاملة والتكيفية ضرورية لاستعادة الكرامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.

79 – ومن الأمثلة البارزة على ذلك الشراكة من أجل تحسين الآفاق للنازحين قسرا والمجتمعات المضيفة (شراكة PROSPECTS)، التي تقودها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية واليونيسف والبنك الدولي[43]، والتي نجحت في دعم الإدماج الاقتصادي في المناطق المتضررة من النزوح. ففي إثيوبيا، يسَّر البرنامج الحصول على تراخيص تجارية وتصاريح عمل والقيام بأنشطة اقتصادية مشتركة لأكثر من 500 14 من النازحين داخليا. وعبر عملياته في بلدان متعددة، وصلت تغطية البرنامج إلى أكثر من 000 129 فرد، بما يشمل النازحين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، مما عزز القدرة على الصمود الاقتصادي والتماسك الاجتماعي من خلال توفير الدعم الشامل لسبل العيش. وتُظهر هذه المبادرات قيمة التعاون بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة وتكامل جهود الإدماج الاقتصادي ضمن أطر التنمية الأوسع نطاقا.

(42) مشاورة عبر الإنترنت مع خبراء كولومبيين بشأن المكونات غير الملموسة لعملية (إعادة) الإدماج، حزيران/يونيه 2025.

(43) يتوفر مزيد من المعلومات عن شراكة PROSPECTS على الرابط الشبكي التالي: www.ilo.org/projects-and-partnerships/projects/partnership-improving-prospects-forcibly-displaced-persons-and-host.

خامسا - التوصيات

80 - توصي المقررة الخاصة بأن تقوم الدول بما يلي:

(أ) توفير قيادة سياسية قوية من خلال الأخذ بنهج إزاء النزوح الداخلي يكون متعدد القطاعات وتتولى زمامه الجهات الوطنية ويشمل الحكومة بأكملها. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات منسقة على الصُعد الوطني والإقليمي والمحلي، بما يمكّن المؤسسات المعنية بالتنمية والإسكان والتخطيط، وليس فقط الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، من قيادة التخطيط للحلول وتنفيذها؛

(ب) تعزيز هياكل الحوكمة المحلية وتزويدها بالموارد اللازمة للاستجابة بفعالية للنزوح الداخلي من خلال إنشاء نظم للإنذار المبكر وكفالة التمويل بشكل كاف ويمكن التنبؤ به؛ وجمع بيانات مستكملة لتوجيه الأطر القانونية والسياساتية بهدف التصدي للنزوح في المناطق الحضرية؛ وإنشاء منصات شاملة وتشاركية تمكّن النازحين داخليا من المشاركة في عملية التخطيط وصنع القرار على الصعيد المحلي؛

(ج) اعتماد نُهج قائمة على أساس المناطق، تركز على حقوق الإنسان وتراعي الحساسيات الثقافية إزاء التنمية الشاملة والحلول الدائمة للنازحين داخليا في المناطق الحضرية تعالج الأبعاد الملموسة وغير الملموسة في سياق (إعادة) الإدماج، والتي يتم فيها دعم مبادئ المساواة، وتقرير المصير، والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(د) الاعتراف بالنازحين داخليا باعتبارهم عناصر تغيير، وليس فقط باعتبارهم مستفيدين، بغية تعزيز الكرامة والحد من الوصم وتعزيز المشاركة المدنية، لا سيما في المناطق الحضرية والفقيرة؛

(هـ) تجنب إقامة نظم موازية خاصة بالنازحين داخليا والقيام بدلا من ذلك باتخاذ تدابير شاملة ومنصفة لجميع الفئات، تكون مدمجة في استراتيجيات التنمية الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة بالنازحين داخليا من النساء، والأطفال، والأقليات الإثنية، والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(و) إدماج الأبعاد النفسية الاجتماعية، من قبيل الصحة النفسية، والهوية، والشعور بالانتماء، والتماسك الاجتماعي، في جميع مبادرات الاستجابة للنزوح والتخطيط لإعادة الإدماج. وينبغي قياس هذه الأبعاد للتأكد من أنها تعزز الاعتماد على الذات وتمتين الروابط المجتمعية وتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل؛

(ز) تجهيز مكاتب الإحصاء الوطنية بما يلزم لإنتاج إحصاءات متينة بشأن النازحين داخليا، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق حلول دائمة بما يتماشى مع إطار عمل الحلول الدائمة والعناصر غير الملموسة لعملية (إعادة) الإدماج، بطريقة تتيح مقارنتها مع سائر الفئات السكانية. والاستثمار في استقصاءات التصورات والأدوات التشاركية لرصد الإدماج والتماسك والرفاه الاجتماعي في إطار برامج الحلول الدائمة؛

(ح) اعتماد التوصيف الحضري باعتباره أداة قائمة على الأدلة ذات أهمية بالغة في تصميم وتنفيذ ورصد الحلول الدائمة للنزوح في البيئات الحضرية واستخدام نتائج التوصيف لتوجيه عملية صنع القرار بشأن التخطيط والتنمية الحضريين. وينبغي أن تحدد البيانات المدن التي في أمس الحاجة للمساعدة من أجل حماية النازحين داخليا؛

(ط) ضمان تأمين الحيازة القانونية والحماية من الإخلاء القسري من خلال تنظيم الحيازة، وبرامج السكن الاجتماعي الموجهة التي تشمل النازحين داخليا وإدماج الحاجة إلى المساكن في سياسات الحماية والرعاية الاجتماعية الأوسع نطاقا؛

(ي) الانتقال من الاعتماد على المساعدات الإنسانية الدولية القصيرة الأجل إلى استراتيجيات التمويل المحلي والاستثمار العام المتوسطة والطويلة الأمد. ويتطلب ذلك وضع نماذج تمويل يمكن التنبؤ بها وتتسم بالمرونة وتكون محددة السياق، تدمج الحلول الدائمة في الميزانيات الوطنية ودون الوطنية والبلدية، بما يكفل بالتالي تحقيق نواتج مستدامة وشاملة لفائدة النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة وسائر السكان.

81 - وتوصي المقررة الخاصة بأن تقوم هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بما يلي:

(أ) تفعيل نهج قائم على أساس المناطق ويركز على حقوق الإنسان إزاء إيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي، في سياق تنفيذ التوجيهات والآليات المعتمدة في نهاية ولاية المستشار الخاص للأمين العام المعني بإيجاد حلول للنزوح الداخلي؛

(ب) دعم الحكومات في صياغة وتنفيذ إصلاحات قانونية وسياساتية تضفي الطابع المؤسسي على الحوكمة المتعددة المستويات في الاستجابة للنزوح الداخلي وتعترف بالإدماج المحلي باعتباره خيارا مشروعا لتوطين النازحين داخليا. وينبغي أن تنص الأطر الوطنية على ضرورة أن يتمتع النازحون داخليا بجميع الحقوق، بما في ذلك الحق في الصحة النفسية؛

(ج) تعزيز قدرة الحكومات المحلية على التخطيط والتنفيذ، ودعم الحوار بين السلطات المحلية والوطنية بشأن النزوح الداخلي، فضلا عن جهودها المبذولة لجمع البيانات وتصنيفها بشكل منهجي حسب حالة النزوح، وتوسيع نطاق استخدام أدوات التوصيف الحضري. ومن الضروري، لدى القيام بذلك، زيادة التعاون مع قادة النازحين داخليا والمنظمات التي يقودونها ومع السلطات المحلية على دعم المبادرات المجتمعية والمبادرات ذات القيادات المحلية التي تعزز الحلول الدائمة للنازحين داخليا، والتي تبني الثقة وتشجع على تقاسم السلطة بشكل أكثر إنصافا في عمليات صنع القرار؛

(د) تعزيز الحوار بين الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية بشأن التنمية الحضرية الشاملة وبشأن وضع استجابة متكاملة ومتعددة المستويات لتنقّل البشر ونزوحهم، ومنح النازحين داخليا، باعتبارهم مواطنين، الأحقية في التمتع بالحقوق والاستفادة من الخدمات؛

(هـ) تيسير إدماج النازحين داخليا في النظم الوطنية والمحلية القائمة التي تساعدهم في الوصول إلى حقوقهم، وتجنب إنشاء أنظمة موازية. ويشمل ذلك تيسير حصول النازحين داخليا على الوثائق الشخصية، ومشاركتهم في فرص كسب سبل العيش، من قبيل التدريب المهني، والإلمام بالمعارف المالية، وحيازة رأس المال الأولي، ودعم نظم الصحة والتعليم في توسيع قدراتها واستقبال النازحين داخليا؛

(و) دمج خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي باعتبارها من العناصر الرئيسية لجميع الاستجابات المتعلقة بالنزوح - لا باعتبارها خدمة ثانوية، بل عنصرا ضروريا للتمكين من الوصول إلى الحقوق وتحقيق الاعتماد على الذات؛

(ز) بناء الأدلة وتوثيق المعارف بشأن أفضل الممارسات لدعم الصحة النفسية للنازحين داخليا والدعوة إلى إدراج الصحة النفسية بشكل أوضح في الأدوات المستخدمة لتقديم المساعدة الإنسانية.